

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم
الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: سؤال كتابي

معايير المنحة الجامعية المخصصة للطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،

تحية تقدير واحترام،

توصلنا بملتمس من "التنسيقية الوطنية للطلبة الباحثين المقصيين من منحة سلك الدكتوراه" يثيرون فيها إقصاء نسبة كبيرة منهم من الاستفادة من المنحة الجامعية، تحت مبررات غير دقيقة، مرتبطة أساسا بالحالة الاجتماعية لأسرهم أو الاستحقاق العلمي أو السن.

وكما تعلمون، فإن البحث العلمي يحتاج إلى دعم مالي لاسيما بالنسبة للمتفرغين له، وكذا لكل طالب باحث عاطل عن العمل، بغض النظر عن الوضع المادي لأسرته، ذلك أن إنجاز أطروحة علمية متميزة ذات قيمة أكاديمية وعملية مهمة، يتطلب تكاليف مادية مرتفعة لاقتناء المراجع وطبعها، وتنقلات كثيرة بين المؤسسات والكليات والمكتبات.

في هذا الصدد، تعتبر من "التنسيقية الوطنية للطلبة الباحثين المقصيين من منحة سلك الدكتوراه" المعايير التي تم تسطيرها في المرسوم رقم 2.18.512 الصادر في 15 ماي 2019 غير موضوعية وغير دقيقة، وتنطوي على تمييز مرفوض وغير منسجم مع مقتضيات الدستور والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي أكد على التعليم مدى الحياة بغض النظر عن شرط السن المحدد في 36 سنة، وعلى ضرورة التشجيع على البحث العلمي كرافعة أساسية لإصلاح التعليم ومحاربة هجرة الأدمغة، وهي كلها مبادئ وغايات لا يمكن في ظلها حرمان أي مواطن من مواصلة البحث العلمي بمبرر مادي أو اجتماعي أو أي مبرر آخر قائم على معايير تمييزية.

وعليه نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتعميم المنح الجامعية على الطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه، وتسوية وضعية جميع الطلبة الذين تم إقصائهم منها، والرفع من قيمة هذه المنحة حتى تستجيب لمتطلبات البحث العلمي؟ وتفضلوا بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

